



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 10 آذار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- منفذ العملية أطلق الرصاص على مطعم وأصاب ثلاثة وواصل إطلاق الرصاص حتى قتل
- غانتس يرد على الإطاحة بقائد شرطة تل أبيب: بن غفير ينفذ تطهيرا سياسيا
- رفيت هخت تكتب: بفضل الحكومة الأسوأ في تاريخنا انتهت إهانة اليسار
- العثور على عبوة في حافلة بمستوطنة "بيتار عيليت" ومطالبة السكان البقاء بالبيوت
- كرولينا لندسمن تكتب: الآن فهم اليمين ثمن الحرب على النخبة

معاريف:

- عملية في ديزنكوف: منفذ العملية وصل إلى مركز تل أبيب وأطلق الرصاص وأصاب ثلاثة.. اثنان بوضع صعب والثالث إصابته متوسطة
- عالقون في نفس المكان: بعد تجميد الاتصالات بين المعارضة والائتلاف.. شارك عشرات آلاف الإسرائيليين بمظاهرات وإغلاق الشوارع
- هرتسوغ: ما حدث اليوم كابوس
- الإطاحة بقائد شرطة تل أبيب من قبل بن غفير
- قائد سلاح الطيران يطيح بجنرال طيار لأنه يقود احتجاج الطيارين ضد الحكومة

- استطلاع معاريف: الائتلاف يخسر الأغلبية والتساوي بعدد المقاعد بين "الليكود" و"يش عتيد" برئاسة لبيد
- المعارضة ستحصل على 64 مقعدا والائتلاف برئاسة نتنياهو على 56 مقعدا
- دول أوروبية تبادر إلى إصدار بيان مشترك ضد قانون إعدام منفذي العمليات
- اغتيال ثلاثة فلسطينيين في جبج

يديعوت احرونوت:

- عملية في قلب تل أبيب: أحد الجرحى يصارع الموت
- منفذ العملية أطلق الرصاص في شارع ديزنكوف وأصاب ثلاثة أشخاص
- شرطي بلباس مدني وأحد المارة أطلقا الرصاص على منفذ العملية وقتلاه
- منفذ العملية: معتر خواجه (23 عاما) من نعلين قضى سنوات في السجون الإسرائيلية
- الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ: ما يحدث كابوس
- الإطاحة السياسية: بن غفير يطيح بقائد شرطة تل أبيب لعدم تنفيذ تعليماته بكل ما يتعلق بالمظاهرات ضد الحكومة
- قائد سلاح الطيران يطيح بجنرال طيار لأنه يرفض الخدمة إذا أقرت قوانين إضعاف القضاء

* * *

عين على العدو الجمعة 2023-3-10

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- إنقاذ بلا حدود: تسلل فلسطيني إلى حفات دوروت، وألقى عبوتين، انفجرت إحداهما، وخرج مستوطن مسلح وقتله، وعثر على سكاكين مع الفلسطيني.

- إيتاي بلومنتال: منفذ العملية هو معزز الخواجة (23 عاماً) من نعلين، من منظمة حماس سجن سابقاً مرتين.
- المتحدث باسم جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود قامت الليلة بأخذ قياسات منزل منفذ عملية تل أبيب، واعتقلت 2 من أفراد عائلته، كما تعرضت القوات لإطلاق نار في طولكرم ورصدت آثار الطلقات في مركبة عسكرية.
- قناة كان العبرية: في نهاية تقييم للوضع الأمني حول عملية إطلاق النار في تل أبيب، أوعز وزير الدفاع "يوآف غالانت" باتخاذ إجراءات فورية لهدم منزل المنفذ.
- موقع "سروجيم": "طلب من سكان "بيتار عيليت" البقاء في المنازل وإغلاق الأبواب والنوافذ خوفاً من تسلل مسلحين.
- "حدشوت بتاخون سدي": "وضع فلسطيني حقيبة بها عبوة ناسفة في حافلة في "بيتار عيليت" ونزل من الحافلة في إحدى المحطات، تم اكتشاف الحقيبة وتحبيدها بمعجزة لم تقع إصابات، وتجري مطاردة الشخص.
- إنقاذ بلا حدود: أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين "أرئيل" و"تبوح".

الشأن الإقليمي والدولي:

- قناة كان العبرية: مطالب السعودية للسلام مع "إسرائيل": الموافقة على تطوير برنامج نووي مدني، وضمانة أمريكية لأمنها.
- 10404العبري: "غالانت" لوزير الدفاع الأمريكي أوستن: "نحن نواجه فترة حرجة، قريباً سيتعين علينا اتخاذ قرارات مهمة ومصيرية لإسرائيل، إيران تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي وتهدد إسرائيل والعالم بأسره، يجب أن نعمل كل ما يلزم لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، وقدراتنا المشتركة في هذا الصدد لها أهمية خاصة وقوة كبيرة."
- "نتنياهو" قبل مغادرته إلى روما: "تركز حديثي مع وزير الدفاع الأمريكي أوستن على الجهود المشتركة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية - مخطئ من يعتقد أن إيران ستتقدم نحو النووي دون عوائق."
- موقع والا العبري: حث وزير الدفاع الأمريكي "أوستن" رئيس الوزراء "نتنياهو" على اتخاذ خطوات لتهدئة الوضع في الضفة الغربية ووقف التصعيد، وأضاف أن على "إسرائيل" والفلسطينيين تنفيذ

الالتزامات التي تعهدوا بها للولايات المتحدة والأردن ومصر في قمة العقبة، وقال "يجب وقف الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين".

الشأن الداخلي:

- القناة 14 العبرية: تحسن طفيف طرأ على حالة المصاب بجروح حرجة في عملية "ديزنغوف"، لكن حياته لا تزال في خطر.
- يديعوت أحرونوت: قائد الشرطة "شبتاي" في موقع العملية: "الشارع كان مزدحماً، وكنا محظوظين جداً".
- "ليران تماري 60": "ألف من سكان بيتار عيليت محتجزون في منازلهم بسبب حدث غير عادي".
- يديعوت أحرونوت: "نتنياهو" أجرى تقييماً هاتفياً للوضع الأمني وأوعز بتعزيز القوات في الميدان، ولن يقطع زيارته إلى إيطاليا.
- القناة 12 العبرية: مستشفى "إيخيلوف": 5 جرحى - 2 خطيرة وحرحة جدا، 1 طفيفة، 2 هلع.
- يديعوت أحرونوت: الرئيس هرتسوغ: هناك خيار واحد، إما كارثة، أول حل، تحملوا المسؤولية فوراً.
- القناة 13 العبرية: بن غفير: "الشرطة تنفذ إجراءات، خلافاً للتعليمات التي أعطيتها لهم".
- القناة 13 العبرية: بسبب الاحتجاجات: الوزير بن غفير يقيل قائد شرطة تل أبيب من منصبه.
- موقع القناة 7: "يائير نتنياهو" نجل رئيس الوزراء، رفع دعوى تشهير ويطالب بتعويض قدره 150 ألف شيكل من عضو الكنيست السابقة "ستاف شابير" وادعى أن "شابير" صرحت ضده لما يصل حد تشويه السمعة.
- يديعوت أحرونوت: لجنة الخارجية والأمن توافق على تعديل قانون فك الارتباط وطرحه للقراءة الأولى في جلسة الكنيست، والذي يسمح بعودة المستوطنين للمستوطنات المخلاة شمال الضفة منذ عام 2005، اللجنة عدلت المقترح بأنه لا ينطبق على المستوطنات المخلاة من قطاع غزة.
- القناة 12 العبرية: "نتنياهو" مارس عملية تضليل حيث وصل إلى مطار "بن غوريون" بمروحية تابعة للشرطة بدلاً من مروحية الجيش هرباً من حشود المتظاهرين التي تحاصر المطار لمنعه من السفر إلى إيطاليا.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "يائير لابيد": "مساء صعب في تل أبيب، هجوم في قلب منطقة ترفهية، يجب التعامل مع الإرهاب بقسوة ودون تردد."
- رئيسة حزب العمل "ميراف ميخائيلي": "علينا أن نعترف بالحقيقة: هذه الحكومة تخلت عن محاربة الإرهاب."
- "نتنياهو": "عملية صعبة الليلة في تل أبيب."
- رئيس بلدية تل أبيب "رون خولدائي": "تم إبلاغي بوقوع عملية إرهابية، أطالب بوقف الاحتجاجات فوراً والسماح لقوى الأمن بممارسة عملها."
- "يوآف ليمور": "إسرائيل 2023، المجرم يقيل الشرطي."
- "نتنياهو": "لن نسمح بتعطيل حياة المواطنين، وتعطيل الديمقراطية، ولن نسمح بإلغاء قرار الأغلبية في الانتخابات الماضية، قوبلت جميع الجهود المبذولة للتفاوض مع المعارضة برفض شامل، في محاولة للإطاحة بحكومتنا المنتخبة ديمقراطياً."

* * *

مقالات

i24NEWS: لابيد يدعو إلى إقامة دستور: "يجب أن نكتب عقداً إسرائيلياً جديداً، العقد القديم لم يعد ساري المفعول"

"يجب أن تكون وثيقة الاستقلال الفصل الأول من الدستور وهي بمثابة قانون أساس"

كتب زعيم المعارضة يائير لابيد تدوينة موسعة على فيسبوك صباح اليوم (الجمعة)، قدم فيها الخطوط العريضة التي يعتقد أنها ستؤدي إلى نهاية الأزمة القضائية في إسرائيل. وكتب لابيد: "يجب أن نعطي دولة إسرائيل أساساً جديداً. لن نفعل ذلك بطريقة أحادية الجانب. غالبية المواطنين الإسرائيليين، من جميع أطراف الخريطة السياسية، يفهمون أن المسار الحالي يؤدي إلى الدمار. يجب أن تنتهي هذه الأزمة ببناء مجتمع إسرائيلي مختلف هنا - أفضل، أكثر اكتمالاً، أقل كراهية. بعبارة أخرى - يجب أن نكتب دستوراً." قال لابيد بالفعل إنه يجب وضع دستور في إسرائيل، لكنه الآن أوضح ما يجب أن يكون برنامجاً في نظره، اعتماداً على أربعة قوانين أساس، والتي ستضم مبادئ وثيقة الاستقلال، حقوق الإنسان، سير العملية التشريعية، وتعيين القضاة والمراجعة القضائية. ومع ذلك، فإن فرصة التوصل إلى اتفاقات على أساس

المخطط الذي قدمه لا يبدو معدومة، على خلفية الخلافات الواسعة بين المعارضة والائتلاف حول كل هذه المبادئ. وكتب لايبيد: ان "الدستور هو الشيء الوحيد الذي سيعطينا روحًا موحدة، من الواضح أن لدينا جميعًا قواسم مشتركة". وقال إن الفقرة الافتتاحية لوثيقة الاستقلال يمكن أن تكون أيضًا الفقرة الافتتاحية للدستور الإسرائيلي، والتي بموجبها "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل. وتشكلت فيها صورته الروحية والدينية والسياسية، وأنشأوا أصولًا ثقافية بشرية وطنية وعامة".

وفقًا لبييد، انه إلى جانب وثيقة الاستقلال، ستكون ثلاثة قوانين أساسية أخرى وهي أساس الدستور الإسرائيلي. "القانون الأول هو قانون أساس التشريع، والذي سيحدد سيادة قوانيننا الأساسية، وسيخضع جميع السلطات الحكومية للقيود التي وضعها القانون. وقال لايبيد ان "القانون الثاني هو قانون أساس حقوق الإنسان، وسيسد الثغرات الموجودة في القوانين الحالية فيما يتعلق بالحقوق الأساسية لكل مواطن في إسرائيل: حرية التعبير، وحظر التمييز، وحرية الدين والضمير، والحق في التعليم الذي سيضمن مستقبل كل شخص. يجب أن نبدأ عملية كتابة دستور حقيقية وعميقة وشجاعة." والقانون الثالث هو تعديل لقانون أساس "القضاء"، اذ سيحدد إمكانيات المراجعة القضائية لما يسنه الكنيست. نحن ندرك أن ما يعرف بـ "النشاط القضائي" يجب أن يكون محدودًا، لكن لا يمكن لدولة ديمقراطية أن توجد بدون محكمة قوية ومستقلة. في نفس الوقت الذي يصدر فيه هذا القانون، سيتم تحديد لجنة تعيين القضاة التي ستضمن وجود محكمة عليا متنوعة في تكوينها وآرائها، ولكنها ستعمل على التأكد من أن السياسيين - من أي جانب - لن تكون لهم سيطرة على اختيار القضاة."

واختتم لايبيد بالقول: "إن دستورًا لإسرائيل مبني على أساس وثيقة الاستقلال ليس مبررًا أخلاقيًا ومعنويًا فحسب، بل هو أيضًا الشيء الوحيد الذي سيخرجنا من الأزمة الرهيبة التي وقعنا فيها. ومع اقتراب استقلال إسرائيل الخامس والسبعين، يجب أن نوقف الأحداث المدمرة التي تجري هذه الايام واعتبار الازمة فرصة للجلوس معا لكتابة دستورنا."

* * *

i24NEWS: على خلفية الاحتجاجات: بن غفير يقيل قائد شرطة تل أبيب من منصبه

بني غانتس: الوزير بن غفير ينفذ عملية تطهير سياسي للقادة وأدعو نتنياهو لإقالته اليوم

أقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير قائد لواء تل أبيب عامي اشاد من منصبه إثر المظاهرات ضد التعديلات القانونية. وفي إعلان مشترك للشرطة ووزارة الأمن القومي، أعلن مساء اليوم الخميس، أنه بناء

على توصية المفوض كوبي شبتاي، سيتم نقل أشاد إلى منصب رئيس قسم التدريب وهو منصب مكثبي متواضع. فيما شن بن غفير هجوما حادا على قيادات في الجهاز، خلال محادثات مغلقة، زعم فيها أنهم يرفضون اتباع تعليماته المتعلقة بالاحتجاجات الواسعة المناهضة لحكومة نتنياهو.

وفي أعقاب قرار بن غفير، قررت الحركة من أجل جودة الحكم التوجه إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، وتقديم التماس إداري لمنع عزل قائد شرطة منطقة تل أبيب وسط إسرائيل، وشدد، في بيان، على أن قرار بن غفير "وصمة عار لن تمحى"، وقالت إنه تهديد صريح لقيادات الشرطة ب"أن حياتهم المهنية في خطر طالما في اللحظة التي لا يمثلوا فيها لمطالب الوزير".

ويأتي الاعلان عن هذا الأمر في خضم التظاهرات التي اجتاحت البلاد نهار اليوم وبعد أن كان وزير الأمن القومي قد غضب على الشرطة لأنها لم تعمل حسب توصياته وتم اغلاق شارع أيالون لأكثر من نصف ساعة. وسارعت المعارضة الإسرائيلية بمهاجمة القرار، زعيم المعارضة يائير لابيد انتقد القرار بحدة قائلا: "لم يكن هناك مثل هذا العار في تاريخ البلاد. يقوم مهرج تيك توك بطرد ضابط شرطة بارز لأنه لا يوجد ما يكفي من الدم والعنف في الشوارع".

وقال رئيس المعسكر الوطني، بيني غانتس، إنه "أثناء وجود الشرطة في الميدان، يقوم الوزير بن غفير بتطهير سياسي للقادة. الشرطة تحت قيادة المفوض تفعل بالضبط ما يجب عليهم القيام به، يجب العمل بشكل مستقل وعدم قبول التعليمات السياسية في مواجهة الاحتجاج السياسي. أدعو نتنياهو لإقالة بن غفير اليوم قبل أن يفكك الشرطة وسيادة القانون. ووصفت رئيسة حزب العمل الإسرائيلي، عضو الكنيست ميراف ميخائيلي، وزير الأمن القومي بن غفير بـ "الإرهابي" في ظل تنحية قائد لواء تل أبيب من منصبه.

* * *

i24NEWS: مفوض الشرطة الاسرائيلية شبتاي يجمد إقالة قائد لواء تل أبيب بعد اعتراض المستشار القضاة للحكومة

بيني غانتس لنتنياهو: "يجب اقالة بن غفير قبل وقوع كارثة"

علق المفوض العام يعقوب شبتاي اليوم (الجمعة) على قرار وزير الأمن الداخلي إقالة قائد لواء شرطة تل أبيب، وبحسب المفوض. تم تحديد توقيت القرار من قبل وزير الأمن القومي بن غفير وحده. وعلى حد تعبيره، أشار أيضًا إلى توجيه المستشار القضاة للحكومة غالي بهارف ميارا بتجميد هذه الخطوة بسبب "القلق

الشديد بشأن شرعية الإجراء" وقال إن "شرطة إسرائيل تخضع دائماً للقانون، وتعليمات المستشارية القضائية للحكومة تلزمنا. وبناء على توجيهاتها، سأجمد الأقالة حتى نهاية التحقيق، وسيواصل قائد المنطقة أداء مهامه كالمعتاد."

جاء هذا بعد ان أقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الخميس، قائد شرطة منطقة تل أبيب أميشاي أشاد من منصبه، بعد أن اعتبر أنه "فشل في التعامل مع تظاهرات" اندلعت الخميس في مدينة تل أبيب، بينما لم يصدر فوراً بيان رسمي من السلطات. وفي وقت سابق الخميس، أغلق آلاف المتظاهرين في يوم وصفوه بـ "مقاومة الديكتاتورية"، الطرق المؤدية إلى مطار بن غوريون، في محاولة لعرقلة رحلة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى روما المقررة اليوم. وحمل المتظاهرون الأعلام الإسرائيلية واللافتات في مواكب من السيارات على الطريق السريع بين تل أبيب والقدس، ما أدى لإغلاق الطرق المؤدية لمطار بن غوريون.

وبحسب قناة "13" إنه وبسبب "عدم قمع المتظاهرين بقسوة" عزل بن غفير قائد شرطة منطقة تل أبيب. وطالب بن غفير، المفوض العام لشرطة إسرائيل كوبي شبتاي، بتقديم توضيحات بسبب عدم قدرة الشرطة على منع المتظاهرين من إغلاق الطرق المؤدية إلى "بن غوريون". وتعقياً على أنباء إقالة قائد شرطة تل أبيب، قال زعيم المعارضة يائير لابيد، إنه "لم يكن هناك مثل هذا العار في تاريخ البلاد ان يقوم مهرج تك توك كبن غفير باقالة قائد كبير في الشرطة."

ودعا رئيس معسكر الدولة بيني غانتس اليوم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى إقالة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من منصبه. ووقال: "إن السم السياسي الذي يضخه بن غفير في الشرطة يعرض مواطني إسرائيل للخطر. أطالب نتنياهو بطرده قبل وقوع كارثة. وأود تقوية ودعم المستشارية القضائية للحكومة التي تؤدي دورها في الحفاظ على سيادة القانون والإدارة السليمة."

* * *

i24news: لأول مرة منذ إبرام اتفاقيات إبراهيم: وفد من الكنيسة يتوجه إلى البحرين

في حدث غير مسبوق منذ التوقيع على اتفاقيات إبراهيم توجه صباح الخميس وفد رسمي من الكنيسة (البرلمان الإسرائيلي) برئاسة عضو الكنيسة من الليكود داني دانون إلى مملكة البحرين، وفق النشر في إسرائيل هيوم. يتألف الوفد الذي سيلتقي لاحقاً بالبعثة الإماراتية إضافة إلى دانون، من أعضاء كنيسة من الائتلاف والمعارضة هم دان إيلوز (الليكود) وبيغات شاشا بيتون (تكفا حداشا) وإيعازر شطيرن (يش عتيد). ومن المقرر أن يشارك الوفد الإسرائيلي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي خلال الزيارة، والذي يعتبر أكبر

منظمة برلمانية في العالم، وتضم 179 عضواً برلمانياً، بما في ذلك الكنيست الإسرائيلي. وسيضطر هؤلاء البرلمانيون إلى التعاطي مع الشكاوى ضد إسرائيل التي سيرفعها الأعضاء في لجنة الشرق الأوسط المحلية. وينوي أعضاء الكنيست طرح موضوع التسليح النووي الإيراني مرفقاً بطلب الحصول على دعم الدول وانضمامها إلى العقوبات ضد إيران.

وفي حديث له مع موقع إسرائيل هيوم قال دانون الذي شغل في السابق منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، إن ال-IPU هو برلمان البرلمانات. نحن ذاهبون إلى هناك لنمثل إسرائيل وللدفع بالمواضيع التي تهم إسرائيل، مشدداً على أن التحدي المركزي هو ضم دول جديدة إلى دائرة العقوبات ضد إيران.

وتأتي هذه الزيارة في أوج تصعيد أمني غير مسبوق يطغى على المشهد العام ويدفع فيه الطرفان ثمنا باهظاً بالأرواح بالرغم من محاولات سياسية للتوصل إلى تهدئة باءت حتى اللحظة بالفشل أو ولدت ميتة على غرار قمة العقبة التي حضرها لاعبون مركزيون من مصر إلى الأردن إلى الولايات المتحدة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وتم فيها الحث على التهدئة وتجميد البناء في المستوطنات .

* * *

هآرتس: إلى هيرتسوغ: ما جئت به ليس حلاً بل استسلام لمخططات "الضم" والدولة الدينية

ترجمة: صحيفة القدس العربي

المخططات التي سرّبت في الآونة الأخيرة، والتي مصدرها أحاديث أجراها رئيس الدولة إسحاق هيرتسوغ بهدف الوصول إلى حل وسط بين الائتلاف ومعارضى الانقلاب، ليست مشروعة وليست مناسبة لأن تكون نقطة انطلاق لخطوة دستورية. لقد ولدت المخططات في الخطيئة لتبويض حكومة يقودها متهم بالجنايات، ثمة وضع من تضارب المصالح فيما يتعلق بالتغييرات في جهاز القضاء، خصوصاً لـ"إصلاح" على هذا القدر من الراديكالية. واضح أن الحكومة لم تأخذ بالحسبان الآثار القاسية لمحاولة الانقلاب النظامي على الأمن والاقتصاد والحصانة المدنية – الاجتماعية؛ وهي تصطدم بمقاومة جماهيرية شديدة، وتسعى الآن لتقليل الضرر من خلال حل وسط.

يقوم الإصلاح موضع الحديث على أساس أكاذيب ومعلومات خاطئة، ومنها فرية أن محافل إنفاذ القانون حاكت ملفات لتنتياهاو كي تسقطه من الحكم وعرض المحكمة بصفتها مسؤولة عن فك الارتباط. فضلاً عن ذلك، يتضامن مضمون الاقتراحات مع الصورة الديمقراطية للدولة، فهو يصفي منظومة التوازنات والقيود واستقلالية محافل إنفاذ القانون واستقلالية السلطة القضائية، ويؤسس لحكم ائتلافي غير مقيد ويجعل

حقوق الإنسان والأقليات فريسة محتملة لحكم تعسفي وطاغية. إن المخططات التي عرضت تجعل المستشارين القانونيين محافل استشارية؛ تعطي الحكومة حصانة من النقد القضائي في مواضيع السياسة والتعيينات؛ وتضعف الرقابة القضائية؛ وتترك الأقليات لمصيرهم، وعلى رأسها الأقلية العربية التي ستكون عرضة لطغيان الأغلبية؛ وتدفع قدماً بالتسييس في لجنة انتخاب القضاة، ما سيؤثر على جودة التعيينات واستقلالية جهاز القضاء.

كل الاقتراحات مناهضة للديمقراطية، ويجدر رفضها رفضاً باتاً. يفهم الرئيس هيرتسوغ بأن خطوة دستورية متطرفة كهذه بحاجة إلى شرعية جماهيرية واسعة. ولا يمكنها أن تقوم على أساس إجراءات خفية عن العيان نسجت لدى من يحتاجون إلى الانقلاب النظامي كي يحققوا أجندة مسيحانية غريبة الأطوار، وفي مركزها ضم الضفة الغربية وإقامة دولة يهودية - قومية - دينية وليس ديمقراطية. وعليه، فليس للرئيس أساس متين يستند إليه كبنية تحتية لمخطط من جانبه. وليس من وظيفته أن يقترح مثل هذا المخطط. هيرتسوغ سيمس بمؤسسة الرئاسة بشدة إذا ما أعطى شرعية لحل وسط عفن ليس سوى استسلام لمن يسعون لتغيير طبيعة إسرائيل وطابعها كدولة ديمقراطية ووصمها بعناصر قومجية، وعنصرية، وإكراهية وتحكمية. الأمر الوحيد الذي يفترض به أن يوجه الرئيس هو حاجة عاجلة لوقف فوري لكل إجراءات التشريع هذه. وأي إمكانية أخرى مرفوضة.

* * *

إسرائيل اليوم: صديق لبديد يدعوه للحوار.. والحكومة والمعارضة أمام سؤال "مخاوف قضائية أم اعتبارات سياسية؟"

بقلم شيريت افيتان كوهن

البروفيسور يوفال ألبشان، صديق قديم لرئيس المعارضة يائير لبديد. إلى أي مدى؟ في الحكومة السابقة كان ألبشان مرشح الحكومة لمنصب المدير العام للتأمين الوطني. غير أنه قبل يومين، عندما وضع ألبشان مع ثلاثة شركاء مخططاً للحل الوسط، وجد باب لبديد مغلقاً. رئيس المعارضة غير معني برؤية مخططات أو بحث في اقتراحات إلى أن يوقف الائتلاف إجراءاته في الكنيست. رئيس "أزرق أبيض" بيني غانتس هو الآخر، الذي وقف في جبهة الدعوة للحوار بعد ساعات من عرض لفين لإصلاحه، اتخذ خطوة إلى الوراء. اللغة كشفت التغيير العميق: "لن يكون حل وسط، إجماع واسع نعم"، قالوا في الحزب. واتخذ وزير العدل السابق جدعون ساعر، موقفاً أكثر تطرفاً عندما غرد عن مخطط ألبشان - فريدمان بأنه يتضمن تسييساً لانتخاب القضاة،

وسقفاً عالياً ومتطرفاً للرقابة القضائية واستشارة قانونية غير ملزمة للحكومة. يصعب عليّ فهم من هم مستعدون لهذا "الحل الوسط".

اعتبارات سياسية

لا يدور الحديث فقط عن اعتبارات قضائية، فالطرفان يخشيان (وعن حق) الآثار السياسية للاستسلام لخطوة الحوار. في الائتلاف يقولون: "إذا دخلنا في حوار وأوقفنا التشريع، ستكون هذه بداية سقوط الائتلاف من الداخل. فلا يمكن الاستسلام لضغوط المعارضة". بالمقابل، تتبنى المعارضة ثلاث فرضيات أساسية يصعب دحضها: 1- الدخول في حوار سيفكك المعارضة من الداخل وسيقلص قوتها إذ تكون دوماً أطراف ميخائيلي تعارض الحوار بكل ثمن. 2. الحوار سيؤدي إلى موت الاحتجاج. 3. سيسمح بنوع من "ختم الحلال" لمواصلة الائتلاف التشريعات بخلاف إرادتهم. وعندما لا يكون الطرفان مستعدين للشرط الأساس، فنوع من الطريق البديل يدفع من تحت الطاولة. سكرتير الحكومة يوسي فوكس وهو ممن يؤيدون هذا الطريق، وضع مخططاً على الطاولة دون انتظار المعارضة التي هي على أي حال ترفض المجيء، خصوصاً في ظل شروط وضعتها لا يمكن أن تتحقق. هذا الطريق المتمثل بتلطيف حدة التشريع لم يكن ليوافق لفين وروتمان عليه منذ البداية، لكن وزراء في الحكومة ونواباً في الليكود ليسوا مستعدين لدفع ثمن سياسي لقاء "الإصلاح القضائي بكل ثمن".

أمر الساعة

من خلف الكواليس يدعون بأن الثمن باهظ جداً، وثمة أمور أخرى على طاولة الحكومة يجب العمل عليها: الحوكمة، والأمن، والاقتصاد، والتعليم. حل وسط تشريعي قضائي هو أمر الساعة من ناحيتهم. عندما قرر لفين وروتمان فحص مخطط ألبشان بجدية، أعلنوا أمس بأنهم هم أيضاً معنيون. وفي مقر الرئيس سيحسمون قريباً ما إذا كانوا سيوافقون على الحل الوسط، بخلاف روح المحتجين الذين يريدون استسلام الحكومة. أمام رؤساء المعارضة الآن خيار وحشي: الدخول في حوار مع مخاطرة سياسية أو البقاء خارج بلورة الإصلاح وفقدان الصلة مع الجمهور الذي توقع منهم إنجازات في الكنيست في شكل تلطيف حدة الإصلاح.

* * *

يديعوت أحرونوت/ مامون: الضرر الاقتصادي سيسبق الديمقراطية.. هل يصغي نتنياهو لتحذيرات مستشاره السابق؟

بقلم غاد ليئور

يكاد لا يمر يوم دون أن يعرب مصدر اقتصادي معتبر أو اقتصادي كبير عن تحفظه على خطة الإصلاح القضائي التي تسن في كنيست إسرائيل الآن والتي يسميها كثيرون أيضاً ثورة نظامية. ولكن يخيل أن التحذيرات تقع على أذان صماء، رغم ردود الفعل الواضحة عليها في الاقتصاد وحركات المال. المشرعون يركضون إلى الأمام، والتحذيرات تتعاضم، ولا أحد يفتح فمه وينبس بكلمة في صفوف الائتلاف. وحتى من يفهم الاقتصاد، وواع في المجال التجاري وجمع مالا غير قليل في حياته، مثل وزير الاقتصاد والصناعة نير بركات، أو من سبق أن كانوا وزراء مالية، مثل إسرائيل كاتس ويوفال شتاينتس، يملأون أفواههم بالمياه. وكثيرون يحذرون صباح مساء من الحرائق التي قد يشعلها الإصلاح القضائي في الاقتصاد. إصلاح يقوده نتنياهو من خلال وزير العدل يريف ليفين ورئيس لجنة الدستور في الكنيست سمحاروتمان. المفاجئ أن نتنياهو يفهم في الاقتصاد بل وأدى أيضاً إلى إنجازات فيه في السنوات التي كان فيها سواء رئيس وزراء أم في بداية سنوات الألفين، في فترة اقتصادية متحدية على نحو خاص، كوزير المالية.

تحذير موديس

تأتي التحذيرات والانتقادات على تشريع الإصلاح القضائي يومياً، كان أحدها مهماً ومحذراً بلغة واضحة جداً. شركة التصنيف الائتماني الكبرى والمعتبرة "موديس" عملت في اليوم الأخير من الشهر على تقرير أوشكت على نشره عن اقتصاد إسرائيل، وفي وثيقة عاجلة أعربت عن رأيها القاطع: "بتقديرنا، التغييرات المقترحة في الإصلاح لا بما تضعف قدرة السلطة القضائية، ما يمكن أن يتسبب بتصنيف ائتماني سلبي. في المدى البعيد، من شأن التغييرات القضائية أن تمس بإمكانية النمو الاقتصادي القوي لإسرائيل وترفع أخطارها الجغرافية السياسية".

إشارة من "كهيلت أيضاً"

أمس، جاء تحذير من هذا الإصلاح من جهة غير متوقعة، الاقتصادي الرئيس لمنندي "كهيلت" الذي هو من رواد الثورة القضائية في إسرائيل. ميخائيل شرال، الاقتصادي الرئيس السابق لوزارة المالية ورجل معتبر في دوائر اليمين وغيرها، حذر في وثيقة طويلة ومعللة بأن استمرار التقدم في تشريع الإصلاح سيتسبب بنتيجة

خطيرة في المدى المتوسط وصفها بـ"ضرر شديد بالاقتصاد". وعلى حد قوله، ستكون النتيجة بعيدة الأثر؛ إذ إن "الضرر الاقتصادي سيسبق الضرر بالديمقراطية". فهل يحترم نتنياهو بشرال أو يعترف به؟ واضح؛ فقد كان شرال الاقتصادي الرئيس لوزارة المالية، يشير عليه في كل مدى حين كان نتنياهو وزيراً للمالية بين سنوات 2003 و2005.

لقد انضمت هذه التحذيرات إلى سلسلة لا تنتهي من كل جهة محتملة تقريباً: 11 حاصلاً على جائزة نوبل، 50 من المديرين العامين السابقين في الوزارات الحكومية. ووقع نحو 400 اقتصادي على عريضة حادة اللهجة ضد الإصلاح. وقبل بضعة أسابيع، حذرت شركة التصنيف الائتماني "بيتش"، ووزراء مالية ومحافظو بنوك، محافظ بنك إسرائيل البروفيسور امير يرون من الإصلاح، الذي سارع لتبليغ رئيس الوزراء وغيره عن ذلك. والآن يتبقى أن نجمل الأضرار: المليارات تنقل إلى الخارج. مليارات أخرى تسحب في البلاد، الشيكات ضعفت أمام العملات الأجنبية، ما يرفع أسعار الاستيراد ويشعل أوار التضخم المالي. البورصة هبطت، والفائدة تواصل الارتفاع. ربما نواسي أنفسنا فنتوقع وقف الإصلاح في اللحظة الأخيرة، ولو جزئياً، حيث لا تزال بعض الأضرار التي لحقت بالاقتصاد قابلة للإصلاح سريع في قسم منها.

* * *

موقع N12: صرخة أخيرة: قبل أن تتحول إسرائيل "ديكتاتورية متخلفة" ومعزولة

بقلم عاموس جلعاد

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في النظريات الاستخباراتية، هناك طريقة مقبولة تسمى المؤشرات الأساسية إلى التنبؤ بالتهديدات التي تغدو حقيقية ومحسوسة أكثر. اليوم، وبحسب هذه النظرية، تتراكم في إسرائيل عدة أحداث لتشكل صورة مقلقة جداً، غير مسبوقه من حيث خطورتها، وبحسبها، يمكن أن يحوّل الانقلاب القضائي الإسرائيلي من ديمقراطية منتعشة اقتصادياً، وقوية أمنياً ووطنياً، إلى ديكتاتورية متخلفة، مع اقتصاد في حالة تراجع.

ما تتم تسميته اليوم "رفض الخدمة" في أوساط جنود الاحتياط، حتى لو لم تكن خطوة مقبولة، هو بمثابة صرخة. الحديث هنا لا يدور حول رفض قرار سياسي - أممي، إنما حول عدم استعداد للعيش في دولة تمنح جهات سياسية الحرية كي تسيطر على الدولة من دون كوابح.

تعتبر الولايات المتحدة بوضوح، ويبدو بشكل حاد أكثر في الغرف المغلقة أيضاً، عن أنه في حال حدث فتور في العلاقات بين الدولتين، فلا يجب أن نتوقع منها التعاون الشامل. مثال لما يمكن أن يحدث: لنفترض أن

الحكومة قررت ضرب إيران عسكرياً، وتفعيل سلاح الجو. قد يكون هذا ممكناً عسكرياً، لكنه لن يكون ممكناً عملياً. ضربة كهذه تعني حرباً متعددة الجبهات، لها إسقاطات كبيرة، وتتطلب الدعم الشامل من الولايات المتحدة. وأبعد من ذلك، يجب أن تتلقى أيضاً دعماً واسعاً من أوروبا، على أساس السابقة الأوكرانية. إذا تحولت إسرائيل إلى ديكتاتورية، فلن تحصل على هذا الدعم. وإلى جانب الانقسام والتفرقة الداخلية المتصاعدة، يمكننا أن نبقى معزولين، حتى أكثر من إيران.

وفي الساحة الداخلية، في مقابل الفلسطينيين، فإن المشاهد المرفوضة التي صدرت عن الوزير بتسليل سموتريتش، والتصريحات الاستفزازية من الوزير إيتمار بن غفير قبل شهر رمضان، هي بمثابة خطر حقيقي على الأمن، وعلى علاقتنا بالعالم العربي. إن مواجهة غير ضرورية وغير مبررة مع المجتمع الفلسطيني، حيث السلطة ضعيفة و"الإدارة المدنية" تحولت إلى جهة ضعيفة، بعد فصلها عن الجهاز الأمني، ستؤدي ببساطة إلى ضرر في علاقاتنا مع الدول العربية، وهي علاقات بُنيت بجهد كبير، بعد حروب دامية. الدمج ما بين قوة الجيش والفهم السياسي أدى إلى واقع مذهل، حيث إسرائيل والدول العربية في حلف عسكري - استراتيجي يمنحنا قوة مضاعفة في الدفاع وأمور أخرى. إسرائيل أيضاً جزء من قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، وهذا مهم جداً. ممنوع على إسرائيل أن تخطو نحو حلم الأعداء جميعاً: الدخول في مواجهة دينية وهي معزولة عن الدعم الدولي والأميركي.

في الاقتصاد، هناك إشارات تثبت أن المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية، التي تنعكس في الدمج ما بين "الستارت أب" والاستثمار الخارجي الكبير الذي يصل إلى هنا، يمكن أن تنقلب علينا. من أين ستأتي المصادر المالية للقوة العسكرية؟ يجب التوقف حالياً، بأمر من رئيس الحكومة، ويجب إيقاف الانقلاب الدستوري الذي سيحول إسرائيل إلى دولة ضعيفة ومعزولة ومتخلفة.

وعلى الرغم من هذا كله، فعلى الطيارين في جيش الاحتياط، الذين أعلنوا أنهم سيتوقفون عن حضور التدريبات، ضبط أنفسهم. منذ الآن، يمكن التوقع أن الاحتجاجات ستغدو أقوى، في حال تم تمرير القوانين بالقراءتين الثانية والثالثة. من هنا، من المهم جداً الحديث والتفسير، وهذا ما قام به رئيس هيئة الأركان العامة ووزير الدفاع بشكل فعال، لدى تعاملهما مع جنود الاحتياط لوقف استمرار التفكك. يجب أيضاً منع السبب الكامن وراء هذه الظواهر، والخطة التي تتعارض مع رؤية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، كما تتعارض مع رؤية مؤسسها ومن أقامها، ومن قادها، ومواطنيها. هذه صرخة أخيرة قبل الفوضى.

* * *

هآرتس: تعلموها في حوارة أم في المسكوبية؟... الجزالات يعلمون إسرائيل الديمقراطية !

بقلم جدعون ليفي

موشيه يعلون الآن من زعماء الاحتجاج الديمقراطي. بنغمة هزلية بشكل خاص ظهر، أول من أمس، في القناة 13 وتحدث عن الخطر، وعن أنه إذا تم تمرير الانقلاب القانوني فإن الجيش يمكن أن يرتكب جرائم حرب. يفهم يعلون في جرائم الحرب. ذكر البروفيسور مني ماوتنر، أول من أمس، في الفيس بوك كيف أن الجيش بقيادة يعلون نكل بدون كوابح بالفلسطينيين في الانتفاضة الثانية. سعى الديمقراطي يعلون في حينه "نحطم الصمت" بالخونة. وقال إن مفهوم "بؤرة استيطانية غير قانونية" غير قانوني. "ما الذي يقوله لنا كل ذلك عن رجالنا، معارضي الانقلاب، الذين حولوه الى شخص رئيسي في تنظيم النضال للدفاع عن سلطة القانون؟"، تساءل ماوتنر. "هل توجد لهم ذاكرة قصيرة، أم أنه يوجد هنا شيء أعمق بكثير؟". شيء أعمق بكثير، يا بروفيسور ماوتنر.

عاد المرض. إذا اعتقدنا أننا قد نضجنا وتعافينا فقد جاء الاحتجاج وأعادته وبصورة أكبر. الامراض التي تعود شريرة بشكل خاص، وأحيانا تكون قاتلة. في ظل الاحتجاج فان إسرائيل تعود الى العسكرة القديمة والسيئة، بعد أن ظهر أنها فطمت منها منذ فترة الإعجاب بالجزالات. الاحتجاج الذي أثار وهز المجتمع أوجد أيضا فحصاً لأنسجته الخفية. علامات عبادة جديدة للجيش تم اكتشافها في الصورة الطبقية الوطنية. هذه أنباء سيئة.

بشكل بطيء وثابت سيطر الوجه العسكري على أجندة الاحتجاج. لا يوجد أي يوم بدون رسائل احتجاج تحمل شعارا عسكريا. أول من أمس كان هؤلاء هم خريجي غولاني وايعوز، رجال حرب السايبر ومنظومة العمليات الخاصة في الاستخبارات العسكرية. لن يخدموا في دولة ديكتاتورية. انضموا للطيارين وعملاء "الشبابك" و"الموساد" وخريجي وحدات مختارة اخرى. كتب سامي بيرتس في "هآرتس"، أول من أمس، أنه يؤدي التحية لهم. هم حقا يستحقون الاحترام. كل شخص مستعد للنضال ضد خطر الديكتاتورية يستحق هذه التحية.

تبدأ المشكلة عندما يسيطر خريجو الجيش، لا يوجد في إسرائيل وبحق خريجو جيش، الفتيان القدامى يخدمون الى الأبد - يسيطرون على الخطاب. هذا ليس ذنبهم، بل ذنب القطيع، والمحتجين والمتظاهرين والمراسلين، الذين يرسخون مكانهم في الاحتجاج ويظهرون التعاطف معهم أكثر من أي قطاع آخر. حمل

اليسار الصهيوني دائماً اسم الجيش، أكثر من اليمين، من أجل إثبات وطنيته. كان دائماً لديه الخوف من أن السياسة ستخترق الجيش، وأنه سيتحول الى جيش سياسي - هو سياسي من اليوم الأول - والآن ظهر خطر معاكس وهو أن سياسة (الاحتجاج) ستكون عسكرية. يحدث هذا أمام أنظارنا.

لكن ليس فقط الأشخاص والقطاعات الذين يقودون الاحتجاج، بل أيضاً لغته. روحية وتبجح الجيش الصبباني. أحدهم سبق أن سعى ذلك "الانتفاضة الأولى لإسرائيل"، دون أن تكون لديه أي فكرة عن ماهية الانتفاضة. تحدث آخر عن الحرب حتى الموت، والجميع يتحدثون عن الانتصار بكل ثمن، كأننا كنا في معركة نورماندي. الخطة التي يتم التحدث عنها كثيراً، الى جانب خطة الرئيس، هي "خطة ديسكن" من انتاج ديمقراطي آخر معروف وهو يوفال ديسكن، الذي ترأس جهاز "الشاباك" السري وغير الديمقراطي في إسرائيل. صحيح، في هذا الاحتجاج يمكن لرئيس "الشاباك" السابق أن يصبح مرشداً، ورئيس "الموساد" أن يصبح منظراً للديمقراطيين، وخريجي وحدات الموت أن يصبحوا أبطالاً لليسار، وجواسيس السايبر أن يصبحوا من يحملون راية الديمقراطية. إن مكان المثقفين والمفكرين ومن يدافعون عن حقوق الإنسان والأخلاق والضمير، احتله مسلحون في الاحتياط. هؤلاء سيعلمون إسرائيل الديمقراطية.

من الجيد أنهم انضموا لأنه يوجد لهم وزن كبير في المجتمع، أكثر مما يستحقونه. وانضمامهم للاحتجاج الى جانب انضمام رجال الهايتيك ورجال الاقتصاد هو الذي "غير اللعبة". من المسموح تأدية التحية لهم، لكن لا يمكن عدم التساؤل: هل هؤلاء هم المرشدون للديمقراطية؟ أين تعلموا الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ في حوارة أم في جباليا؟ في الغرفة رقم 4 في المسكوبية أم من ذكريات قبية؟

* * *

واي نت: الربط بين المطالب الديمقراطية وإنهاء الاحتلال

بقلم نير أفيشاي كوهين

منذ بداية الاحتجاجات ضد الانقلاب الدستوري، أقوم أنا ومجموعة إسرائيليون بنشر مقولة أنه لا توجد ديمقراطية مع احتلال، بين المتظاهرين، وتفسيرها. وكذلك نؤكد أنه من غير المعقول التظاهر من أجل هذا الموضوع، في ظل وجود ديكتاتورية عسكرية منذ 56 عاماً، على بُعد مسافة قصيرة جداً. طبعاً، أدمع الديمقراطية الإسرائيلية، ولكن إذا كنا نتظاهر من أجلها، ومن أجل قيمها، فعلينا في الوقت نفسه أيضاً المطالبة بإنهاء الحكم العسكري في الضفة الغربية. للأسف، أغلبية المتظاهرين لا تفهم ذلك، وبصورة خاصة قيادات الاحتجاجات. هم يريدون النضال من أجل الديمقراطية داخل الخط الأخضر، تلك التي ستكون جيدة لليهود حصراً. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين؛ فليبقوا تحت حكم ديكتاتورية عسكرية. بالنسبة إلى شكما

برسler [اسم مستعار]، فإن الفلسطينيين أقل أهمية. المهم أن تنمو الديمقراطية وتتطور في "عميق يزرا عيل" [مرج ابن عامر]، في الوقت الذي تنمو الديكتاتورية في حقول جنين. خلال التظاهرات التي أقيمت، الأربعاء الماضي، في شارع "كابلان" في تل أبيب، رفعت علمي فلسطين وإسرائيل سوياً، بعد أن قمت بربطهما بمشابك. هناك من مدحني، لكن عدداً لا بأس به غضب مني، وهؤلاء صرخوا في وجهي بأنني أضرت بالاحتجاجات، وأن الوقت ليس ملائماً الآن. بعد ذلك بدقائق، وقفت مع آلاف الأشخاص وصرخنا: أين كنتم في حوارة؟ لحظة مهمة انتهت مع أول قبيلة هلع ضربت رأسي، ومن حُسن حظي لم تنفجر في وجهي، إنما على الأرض. وها هي أدوات الاحتلال تصل الآن إلى تل أبيب، وهذه فقط بداية النظام الذي في قيد التشكل في إسرائيل.

بعد ذلك بيومين، سافرت مع نحو 500 إسرائيلي لزيارة تضامنية في حوارة - المكان الذي نَقَذ فيه إرهابيون من اليهود بوغروماً [أعمال شغب وعنف] - نظمتها جمعية "نقف سوياً". أوقفنا الجيش في مفرق "تبواح"، على بُعد 4 كم عن البلدة، وأعلمنا بأننا لا نستطيع الاستمرار. الطريق بقيت مفتوحة للجميع - للإسرائيليين والفلسطينيين - إلا نحن، الذين نريد السلام، لا نستطيع العبور. حتى الآن، لا يوجد لدى أي أحد إجابة عن سبب منعنا من الدخول. هكذا هي حال الأمور في الضفة الغربية. الجيش يقرر، وانتهى الأمر، لا توجد حاجة إلى التفسير. لم نقبل هذا القرار غير القانوني الذي لا يمكن أن يُتخذ إلا في مناطق تحت سيطرة عسكرية، وبدأنا بالسير على الأقدام. بعد كيلومتريين، اصطدمنا بقوات من الشرطة والجيش كانت مصممة على منعنا من الوصول، واستعملت القوة التي تضمنت الضرب، ومرة أخرى قنابل الهلع.

ما العلاقة بين أمن دولة إسرائيل وبين عنف الجنود الذين يحاولون منع مجموعة من "نشطاء السلام" من الوصول إلى حوارة، حيث الطريق مفتوح للجميع؟ أين كان هؤلاء الجنود قبل ذلك ببضعة أيام، عندما هاجم مئات الإرهابيين اليهود البلدة ونَقَذوا فيها بوغروماً في بيوت السكان؟ هذا السؤال الأخير سألته لضابط في المنطقة. أجابني بأنهم بشكل خاص كانوا موجودين حينها، وحتى أنهم نجحوا في توقيف 6 مستوطنين. طأطأ رأسه، يبدو أنه هو أيضاً لا يصدق نفسه. عندما يريد الجيش وقف حركة المواطنين، يستطيع القيام بذلك. ما يثبت ذلك هو نجاحهم في إيقافنا، بعد استخدام كافة الطرق الموجودة لديهم.

هناك علاقة مباشرة ما بين "بوغروم" حوارة وبين الانقلاب الدستوري الذي تقوم به حكومة إسرائيل. هؤلاء الذين يقودون الانقلاب دعموا "البوغروم"، إما من خلال التجاهل، وإما من خلال الإدانة الخفيفة، وهي أسوأ من الصمت. وهذا من دون الحديث عن وزير المال بتسلئيل سموتريتش الذي قال إنه يجب "محو" حوارة. هؤلاء جميعاً، يريدون أيضاً توسيع المستوطنات وتعميق الاحتلال في المناطق المحتلة، وهم معنيون بتوسيع

إلغاء الديمقراطية إلى داخل إسرائيل أيضاً. على المتظاهرين أن يفهموا هذه العلاقة المباشرة، وأن يصرخوا بها من على كل منصة.

وبالمناسبة، إن كان هناك من يبحث عن طريقة لتقريب المواطنين العرب من الاحتجاجات، فما أنا أمنحه طريقة خاصة. كي تنجح الاحتجاجات، علينا أن نربط ما بين المطالب الديمقراطية الحقيقية داخل الخط الأخضر، مع كل قيمها، وبين الالتزام بإنهاء الاحتلال. وليس لاحقاً، بل الآن.

* * *

معاريف: مقترح لإصلاح جهاز القضاء

بقلم العميد احتياط عوديد تيرا

دون الدخول في مسألة من المذنب في الشرخ الذي نشأ في الدولة، فان خطورة اللحظة يستوجب من الزعماء ان يتوجهوا ويقودوا نحو الوحدة. لا تسمح خطورة اللحظة لنا ولزعمائنا ان نلعب لعبة صبيانية مثل "من يتراجع أولاً".

ان الحجة التي تقول انه "بداية فليجمدوا التشريع وبعد ذلك نتحدث" لا تناسب خطورة اللحظة. اذا وصلنا الى وضع يتحول فيه قسم المقاتل، الذي يتجند للجيش، عند تلقيه سلاحه الشخصي الى لا شيء فإننا على عتبة "الحفرة".

"أقسم وأتعهد بأن أحافظ على الولاء لدولة إسرائيل، قوانينها وسلطاتها المخولة، وان آخذ على عاتقي دون شروط ودون تحفظ انضباط جيش الدفاع الإسرائيلي، المطيع لكل الاوامر والتعليمات التي يصدرها القادة المخولون، وان أكرس كل قواي بل أن أضحي بحياتي دفاعاً عن الوطن وعن حرية إسرائيل". هذه هي صيغة القسم وهذا واضح لكل مقاتل. وعليه فاني أدعو أولاً وقبل كل شيء كل من يستخدم أسماء الوحدات والاسلحة لغرض نشاط ذي طابع سياسي أن يتوقف. أولاً، لأنه يضلل الجمهور؛ لأن هناك الكثير من المقاتلين الذين لا يفكرون مثله، وهذا الاستخدام المضلل من شأنه أن يمس بجودة الجيش وبوحدته.

في الجيش الإسرائيلي تعلمنا أن الزعماء، اي القادة، لا يفرون من المسؤولية. القائد الذي يتصرف بقدوة شخصية يوجد في موقع الريادة، على رأس مقاتليه، حيث يتطلب الوضع. مؤخراً، تحدث بيبي غانتس في ندوة في ذكرى الراحل ايتان بلحسن، قائد دورية المظليين الذي سقط في معركة في جنوب لبنان حين سار على رأس مقاتليه. قال غانتس عنه انه "كان هناك". أي انه كان حيثما تطلبت وضعية الزعامة كان الراحل بلحسن هناك. والآن ادعو غانتس، الذي قاد وحدات مقاتلين وقاد الجيش ان

يمثل للخدمة. هكذا سيشكل قدوة شخصية لجنود الجيش الذين يخدمون اليوم، وهكذا سيساعد في حل أزمة دولتنا الحبيبة. أطلب منك، ايها العزيز بيني غانتس ان "تكون هناك"، هذه المرة ايضا. اذهب الى الرئيس وامثل الى جانبه، ومعا ادعوا رئيس الوزراء ليأتي ويجري مباحثات عن الاصلاح في جهاز القضاء المطلوب جدا لدولة إسرائيل.

أنا مستعد لان اخاطر وان اقترح حلاً وسطاً في الموضوع المركزي: طريقة انتخاب القضاة. تركيبة اللجنة لانتخاب القضاة تبقى كما اقترح الوزير لفين ورجاله. المرشحون للقضاء يأتي بهم رئيس الدولة الى اللجنة. يجري استماع علي لكل مرشح امام لجنة انتخاب القضاة.

تنتخب اللجنة القضاة كما اسلفنا من القائمة التي يقترحها الرئيس. اقتراحي يعزز التوازنات القائمة اليوم للأسباب التالية: الرئيس انتخب في انتخابات شخصية وهو بالضرورة لا يمثل الحزب الحاكم. لا يتغير الرئيس بالتزامن مع انتخابات الكنيست. يمثل الرئيس الشعب. الانتخابات للكنيست تجلب بطبيعتها مجالس مختلفة قد تتغير في كل ولاية.

سيشكل الاستماع الجماهيري عائقا في وجه كل من يريد ان يعين أياً من رجاله لأن الشعب سيرى جودة المنتخب. الطريقة المقترحة لن تسمح للقضاة بان ينتخبوا كل من يروق لهم وستكون المحكمة العليا لأول مرة تمثيلية ومتوازنة من ناحية المذاهب الفكرية.

* * *

إسرائيل اليوم: رسالة توبيخ لـ "شبتاي" .. "استقل لأنك تعاونت مع مجرم مُدان"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

وجهت مجموعة من قادة شرطة العدو المتقاعدین، صباح الجمعة، رسالة شديدة اللهجة إلى مفوض شرطة العدو "يعقوب شبتاي" تطالبه بالاستقالة، وذلك عقب إقالة قائد شرطة تل أبيب "عميحي أشاد" من قبل "شبتاي" بتوجيهات من وزير الأمن القومي للعدو "إيمار بن غفير". وكتب المحتجون في الرسالة: "لقد أذهلنا قرار الوزير بإقالة قائد شرطة منطقة تل أبيب، نظراً لنجاحه في إجراء احتجاجات واسعة النطاق لمدة تسعة أسابيع بحكمة وتقدير، مع الاستفادة من حق التظاهر". وأضافوا في رسالتهم لـ "شبتاي": "لقد زادت دهشتنا عندما اتضح لنا أنك مشارك في هذه الحركة تحت غطاء سخيف من جولة التعيينات، سيُذكر سلوكك اليوم باعتباره أحد أكثر نقاط الانحطاط في تاريخ الشرطة الإسرائيلية." وقال المحتجون: "لقد تعاونت مع مجرم

مدان لتحويل الشرطة إلى ميليشيا خاصة لإشباع نزواته السياسية وكنت شريكاً في طرد قائد جدير، بهذه الأعمال أنت فقدت الحق الأخلاقي والقيمي في الاستمرار في قيادة أفراد شرطة إسرائيل في مهامهم." جاءت هذه الرسالة بتوقيع 40 من كبار ضباط شرطة العدو المتقاعدين، بمن فيهم مديرين عامين سابقين للشرطة، وقادة برتبة لواء أجروا نقاشاً طارئاً الأسبوع الماضي في ضوء تصرفات وزير الأمن للعدو في الأيام الأخيرة بشأن ما يسمونه "حل الشرطة والاستيلاء عليها." وأضاف القادة السابقون أن كل شيء تم أثناء إعطاء تعليمات عملياتية للقادة خلافاً لصلاحيات الوزير، وفي ظل التعليمات الخاصة بشهر رمضان، وهي تعليمات يمكن أن تشعل فتيل انتفاضة.

* * *

هرتسوغ: وصلنا لنقطة اللاعودة.. يجب وقف التغييرات القضائية المقترحة

ترجمة: موقع عرب 48

الرئيس الإسرائيلي يقول، في كلمة متلفزة، "وصلنا إلى نقطة اللاعودة"، وذلك بالتزامن مع اتساع رقعة المظاهرات المنددة بخطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء.

قال الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، مساء الخميس، إنه يتعين على حكومة بنيامين نتياهو أن تتخلى عن التشريع المقترح لإصلاح الجهاز القضائي، وأن تتبنى في المقابل مخططاً يحظى بتوافق واسع، فيما طالب المعارضة والائتلاف بـ"تحمل المسؤولية"، معتبراً أن إسرائيل بلغت نقطة اللاعودة: "إما الحل أو الكارثة." وأضاف هرتسوغ إن "هناك تفاهات حول معظم القضايا، نعم ليس كلها لكن غالبيتها العظمى. وهذه التفاهات تكفي للتخلي عن التشريع المقترح حالياً وطرح خطة مختلفة متفق عليها محله للمناقشة."

وقال هرتسوغ: "نحن نتجه إلى نقطة اللاعودة وينبغي التخلي عن التعديلات القضائية." وأضاف أن "هذه لحظة حاسمة، إما أن نتوقف عما يحدث أو نتدهور إلى الهاوية، لا تدمروا بلادكم." وأضاف "لم يعد بإمكاننا رؤية الجمهور الإسرائيلي يتمزق أمام عيني، ما يحدث هنا كارثة. أنا مستعد لدفع أي ثمن لإيجاد حل." وأكد أن "تشريعات التعديلات القضائية تقوض الديمقراطية، ويجب التخلي عنها بسرعة."

ودعا كل الأطراف إلى أن "تتعقل" وأن "توقف هذا التفسخ في المجتمع"، وشدد على أنه "سأدفع أي ثمن لإيجاد حل، بشرط أن يحدث الآن. لأننا لا نملك الوقت." وأضاف "لقد كنت أعمل على مدار الساعة طوال عشرة أسابيع. التقيت بالجميع، حتى أولئك الذين لا يتفقون معي. يتوجب علينا فعل كل شيء للحفاظ على المجتمع الإسرائيلي، كل شيء للحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية." وتابع "لدينا قاعدة للتفاهم، لا يوجد منتصرون

ومهمومون." وأضاف أن "كافة البنود التي تناقشها لجنة الدستور البرلمانية، يجب أن تتوقف فوراً. فهي خاطئة واستبدادية وهي تزلزل أسسنا الديمقراطية، ولهذا يجب عليها أن تختفي لتحل محلها خطة جديدة، متفق عليها وفوراً."

وقال إن التوافق لن يتم قبل أن يضع السياسيون نصب أعينهم مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وحدّر "الائتلاف والمعارضة، نحن على وشك بلوغ نقطة اللاعودة. الآن لحظة التوقف والعقلانية والاتفاق." وشدد على أنه "لا يوجد خيار ثالث، إما الكارثة أو الحل. إذا اخترتم الاستمرار في هذا المسار الذي تتبعونه حتى الآن - فالفوضى بين أيديكم والتاريخ لن يسامحكم. ولهذا انهضوا وتحملوا المسؤولية وعلى الفور."

* * *

تقارير

نتنياهو يسعى لنقل سفارة إيطاليا للقدس المحتلة.. ويبحث عن الدعم

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

في غمرة الاحتجاجات الإسرائيلية المتصاعدة ضد التغييرات القانونية التي تعتمدها الحكومة تنفيذها، بدأ رئيسها بنيامين نتنياهو، الخميس، جولة خارجية إلى إيطاليا، يلتقي برئيس الوزراء جورجيا مالوني، زعيمة حزب "الإخوة الإيطاليين" ذي الجذور الفاشية، وأعضاء الجالية اليهودية، ويناقش القضية الفلسطينية والملف الإيراني، وتشهد رحلته هناك تظاهرات من الإسرائيليين المقيمين في روما، ويخططون للتظاهر ضده.

إيتمار أيخنر، المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أن "توجه نتنياهو إلى إيطاليا الآن في هذه الظروف مسألة لافته، لأننا أمام ثالث رحلة له إلى الخارج منذ عودته لمكتب رئيس الوزراء، ففي كانون الثاني/يناير سافر بطائرة هليكوبتر للقاء الملك عبد الله في الأردن، والرحلة الثانية في شباط/فبراير إلى باريس، التقى خلالها بالرئيس إيمانويل ماكرون، والثالثة إلى روما، رغم أن جدول اجتماعاته واسع للغاية." وأضاف في تقريره أنه "سيزور المتحف اليهودي، ويلتقي بقيادة الجالية اليهودية، ثم سيزور الكنيس الإسباني، والجمعة سيلتقي برجال أعمال إيطاليين بوزارة الاقتصاد في روما، ثم سيصل لنظيرته الإيطالية مالوني على الغداء، وبعد الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام، سيعقد إجازاً صحفياً قبل انتهاء الزيارة، على أن يعود في وقت مبكر من صباح الأحد المقبل."

وأكد أن "نتنياهو سيبقى في الجناح الرئاسي بفندق باركو دي بري الفاخر في روما، وتتراوح تكلفته بين 2000-3000 يورو في الليلة، وسيستأجر مكتب رئيس الحكومة 60 غرفة لأعضاء الوفد وحراس الأمن، وأعلنت

المتريجة أولغا ديليا بادوفا رفضها تريجة خطاب ننتياهو خلال زيارته للكنيس في روما، "لأنها لا تشاركه وجهات نظره السياسية فحسب، بل ترى قيادته خطيرة للغاية، وإذا وافقت على تريجة كلماته، فلن يغفر لي أطفالي، لأنهم يعتبرونه مرّوجاً للمبادئ الفاشية، ويقمع الحرية". وأشار إلى أن "الحكومة الإيطالية الحالية يمينية كاملة، وتتكون من ثلاثة أحزاب، وهي موالية جداً لإسرائيل، وبمجرد عودة ننتياهو، سيصل وزير الخارجية الإيطالي ونائب رئيس الوزراء أنطونيو تيانى لتل أبيب، مع العلم أنه منذ تشكيل الحكومة اليمينية في روما، هناك مؤشرات أولى على التغيير في أنماط تصويتها في الأمم المتحدة لصالح إسرائيل، حيث صوتت مرتين ضد قرار إحالة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لمحكمة العدل الدولية، ورأت أن الامتناع عن التصويت، أمر مهم لإسرائيل، ولكن بعد طلبها تم التصويت ضد القرار، وهو أمر تم الترحيب به في تل أبيب".

وأوضح أن "إيطاليا انضمت للإعلانين الأخيرين، أحدهما بقيادة الولايات المتحدة، والآخر من أكبر ست دول أوروبية ضد الاستيطان وعنف المستوطنين، حيث لم ترحب إسرائيل بذلك، وفضلت ألا تكون روما من الموقعين، لهذا السبب تولى أهمية كبيرة لزيارة ننتياهو الحالية، لترجمة الصداقة السياسية بينهما للمستوى الدبلوماسي، حتى يتفهموا السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، والتوقع الإسرائيلي أن إيطاليا ذات الحكومة اليمينية ستدعم الاحتلال بقوة مثل المجر، بما في ذلك الفيتو على القرارات الأوروبية التي تدين الاحتلال".

وكشف أن "ننتياهو عازم على إقناع مالوني بعقد اجتماع مشترك لحكومتهم في القدس المحتلة، بعد عقد كامل من اجتماع مماثل في روما، كما ستطرح مسألة إيران في المحادثات، لاسيما أن إيطاليا لديها العديد من المصالح فيها، في قطاع الطاقة، وتواصل القيام بأعمال تجارية فيها، وسيطلب ننتياهو اتخاذ موقف أكثر صرامة ضدها، والانضمام للعقوبات المفروضة عليها، وسيطرح مطلبه بنقل سفارتها للقدس المحتلة، خاصة أن ماتيو ساليفيني زعيم حزب العصابة، وأحد شركاء مالوني، طالب حين كان وزيراً للداخلية بنقل السفارة إليها".

تجدر الإشارة إلى أن مالوني نفسها تخلت عن جذور حزبها الفاشية، وقالت إن القوانين العرقية لعام 1936 كانت وصمة عار سوداء في إيطاليا، وعند توليها المنصب وجهت جميع وزراء حكومتها لفحص كيفية تعميق العلاقات مع دولة الاحتلال، وتعزيزها. وفي الوقت ذاته، نقلت أوساط دبلوماسية مرافقة لننتياهو أن إيطاليا ستكون حذرة، ولن تتبع مسار المجر، فهي تعتبر نفسها واحدة من أكبر وأهم الدول في أوروبا، ولن تتسرع بتصوير نفسها على أنها معارضة داخل أوروبا فيما يتعلق بدولة الاحتلال، ولذلك فإن هذا التغيير لن يأتي على الفور، بل عملية طويلة، لأن حكومتها الحالية أكثر حزمًا قليلاً في دعمها للاحتلال، ولن تختار تلقائياً الامتناع عن التصويت في المحافل الأوروبية.